INVESTBANK
البنك الإستثماري

البيانات المالية الموحدة للبنك الإستثماري للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

نتائج اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي عن عام 2021:

اجتمعت الهيئة العامة العادية يوم الأربعاء الموافق 20/04/2022 وقررت ما يلي:

1- المصادقة على البيانات المالية لعام 2021 وابراء ذمة مجلس الادارة عن تلك المدة.

2- الموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح على المساهمين بمبلغ 10 ملايين دينار (عشرة ملايين دينار) أي بنسبة 10% من راس المال.

3- انتخاب السادة كي بي ام جي KPMG مدققا لحسابات البنك للسنة المالية 2022.

ويتقدم مجلس الادارة بالشكر الجزيل إلى السادة المساهمين وجميع المتعاملين مع البنك على حسن ثقتهم ولطف دعمهم ومؤازرتهم له، وبالشكر لجميع الموظفين لجهودهم المخلصة التي ساهمت بشكل فعال في تحقيق النجاح المستمر للبنك.

4- انتخاب مجلس ادارة جديد للفترة القادمة.

توزيع الأرباح

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين اعتباراً من يوم الخميس 21/04/2022.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي البنك الاستثماري – شركة مساهمة عامة محدودة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الاستثماري («البنك») وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الاول 2021، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الاخر الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحيه أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك الاستثماري («البنك») وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») كما في 31 كانون الأول 2021، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقا لهذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة. نحن مستقلون عن البنك وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال تدقيق القوائم المالية الموحدة ووفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية). بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى بحسب هذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الهامة

التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرناها، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الهام	كيف قمنا بالإستجابة لأمر التدقيق الهام
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية» المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. كما تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات المولة وغير المولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني في الإيضاح رقم (3) من هذه القوائم المالية الموحدة. يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة.	قد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021: • قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • اختبرنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بأختيارعينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. • قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - اعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدني في كل مرحلة. - تقييم النموذج الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث اثر كوفيد 19 على النظرة المستقبلية، ومعلومات الاقتصاد الكلي، واحتمالية التعثر، والخسائر الناتجة عن التعثر والأوزان الترجيحية المرتبطة بها. • وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات.

أمر التدقيق الهام	كيف قمنا بالإستجابة لأمر التدقيق الهام
	• قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47). • قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعه المحتسب وفقا للمعيار الدولي للتقارير الماليه رقم (9) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقاً للتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) والتأكد من ان البنك قام بتسجيل ايهما أشد وفقا لكل مرحلة. • قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع المعايير الدولية للتقاريرالمالية رقم (7) ورقم (9) المعدله بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ تقريرنا (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها).

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على القوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

عندما نتطلع على المعلومات الاخرى التي لم نحصل عليها بعد، فان مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث اذا كانت تتضمن أخطاء جوهرية، فانه علينا ابلاغ هذا الامر للقائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤوله عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخليّة في المجموعة.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة، كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالنيابة عن:

القواسمي وشركاه
KPMG

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
10 شباط 2022

حاتم القواسمي
إجازة رقم (656)

شركة القواسمي وشركاه
KPMG
Kawasmy & Partners Company

البنك الاستثماري (شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2021

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	97,358,858	90,377,554
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	64,351,278	70,941,436
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	399,949
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	1	5,961
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	788,635,277	731,932,007
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	37,815,983	39,243,610
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	187,390,518	172,871,636
ممتلكات ومعدات - بالصافي	28,435,476	29,030,141
موجودات غير ملموسة	3,003,777	2,766,093
موجودات ضريبية مؤجلة	15,801,272	17,118,215
موجودات أخرى	54,359,771	64,670,423
حق استخدام أصول مستأجرة	3,884,618	5,102,151
مجموع الموجودات	**1,281,036,829**	**1,224,459,176**
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	28,778,165	30,489,935
ودائع عملاء	792,518,004	766,814,623
تأمينات نقدية	31,587,528	35,650,789
أموال مقترضة	196,973,301	166,797,207
اسناد قرض	13,280,000	11,410,000
إلتزامات عقود تأجير تشغيلي	2,562,692	3,611,852
مخصصات متنوعة	441,918	765,666
مخصص ضريبة الدخل	7,057,031	6,189,284
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3,490,066	5,117,743
مطلوبات أخرى	18,936,393	15,923,551
مجموع المطلوبات	**1,095,625,098**	**1,042,770,650**
حقوق الملكية		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المصرح به	100,000,000	100,000,000
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	100,000,000	100,000,000
الاحتياطي القانوني	33,371,695	30,643,329
احتياطي تقييم الموجودات المالية - بالصافي	6,362,363	8,560,247
أرباح مدورة	42,612,312	39,363,524
مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	**182,346,370**	**178,567,100**
حقوق غير المسيطرين	3,065,361	3,121,426
مجموع حقوق الملكية	**185,411,731**	**181,688,526**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**1,281,036,829**	**1,224,459,176**

البنك الاستثماري (شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة الربح أو الخسارة الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021	2020
	دينـــــار	دينـــــار
الفوائد الدائنة	70,059,733	70,374,650
الفوائد المدينة	(32,653,622)	(35,307,973)
صافي إيرادات الفوائد	**37,406,111**	**35,066,677**
صافي إيرادات العمولات	11,975,918	9,901,433
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**49,382,029**	**44,968,110**
أرباح عملات أجنبية	818,282	719,047
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفاة	590,162	34,883
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	585,676	257,909
توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	914,630	3,211,974
إيرادات أخرى	2,669,320	2,462,299
إجمالي الدخل	**54,960,099**	**51,654,222**
نفقات الموظفين	(15,238,304)	(15,197,704)
استهلاكات وإطفاءات	(2,809,188)	(2,956,666)
تبرعات لمواجهة جائحة كورونا	-	(730,000)
مصاريف أخرى	(9,501,848)	(8,034,873)
مسترد من (مخصص) تدني الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة ومخصص العقارات المستملكة وفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني	92,383	(241,188)
مسترد من (مخصص) خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,719,244	(15,633,255)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات الأخرى والبنود خارج قائمة المركز المالي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	(1,062,598)	(499,201)
مخصصات متنوعة	(144,786)	(496,999)
إجمالي المصروفات	**(26,945,097)**	**(43,789,886)**
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	**28,015,002**	**7,864,336**
ضريبة الدخل	(10,011,669)	(1,861,067)
صافي الربح للسنة	**18,003,333**	**6,003,269**
العائد إلى:		
مساهمي البنك	17,812,151	5,758,958
حقوق غير المسيطرين	191,182	244,311
	18,003,333	6,003,269
	دينـــار / ســـهم	دينـــار / ســـهم
حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	0.178	0.058